

نداء عالمي عاجل بشأن إحالة لنا عطا الله
رئيسة تحرير مدى مصر إلى المحاكمة



نداء عالمي عاجل بشأن إحالة لنا عطا الله رئيسة تحرير مدى مصر إلى المحاكمة

نحن، الموقعون أدناه من منظمات المجتمع المدني والمنافذ الإعلامية المستقلة من مختلف أنحاء العالم، نضم أصواتنا لإدانة الهجوم غير المسبوق على حرية الصحافة في مصر عقب إحالة الصحفية المصرية ورئيسة تحرير الموقع الإعلامي المستقل [مدى مصر](#)، لنا عطا الله، إلى المحاكمة.

في 19 أكتوبر 2026، وبعد ساعات قليلة من [انضمام](#) مدى مصر إلى سبعة مؤسسات إعلامية مستقلة أخرى من العالم العربي لتأسيس غرفة أخبار تضامنية لسد الفراغ عقب القبض على كامل فريق عمل منصة "متصدقش" الصحفية [تلقت](#) لنا عطا الله استدعاءً للحضور للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 9072 لسنة 2026، دون الكشف عن أسباب الاستدعاء.

وفي التحقيق الذي جرى يوم 21 أكتوبر واستمر لأكثر من ست ساعات، تم استجواب لنا حول [تغطية مدى مصر](#) لموجة الاحتجاجات في السجون بجميع أنحاء البلاد، وكذلك الوضع القانوني لترخيص مدى مصر. ووُجّهت إليها اتهامات بإدارة موقع إلكتروني بدون ترخيص و"نشر أخبار كاذبة بهدف تكدير السلم العام"، وأُفرج عنها بكفالة قدرها 100,000 جنيه. وفي 22 أكتوبر، [عُلمت](#) لنا بإحالتها للمحاكمة بتهم إنشاء وإدارة وتشغيل موقع إلكتروني بدون ترخيص، وتحددت الجلسة الأولى يوم الثلاثاء 27 أكتوبر.

لقد بذل مدى مصر كل جهد ممكن للتسجيل والحصول على ترخيص والعمل بموجب القانون المصري. وعندما صدر [القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام](#)، تقدم مدى مصر بطلب ترخيص في عام 2018 ولم يتلق أي رد. وبعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون في عام 2020، تقدم الموقع بطلب ترخيص مرة أخرى، ولم يتلق أي رد أيضاً. و فقط في عام 2022، خلال تحقيق تم استدعاء لنا فيه، علم مدى مصر أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قد رفض طلب الترخيص دون إخطار أو توضيح مناسب. ثم رفع الموقع دعوى قضائية في عام 2022 للطعن في قرار الرفض وفشل السلطات في تقديم إخطار وتبرير للرفض. ولا يزال طلب أخير للحصول على الترخيص معلقاً دون رد منذ عام 2023.

تُعد إحالة لنا عطا الله إلى المحاكمة تصعيداً غير مسبوق يهدد مستقبل الصحافة المستقلة، وإنتاج المعرفة، ومجال المجتمع المدني بأكمله في مصر. يأتي هذا في أعقاب تصعيد تاريخي آخر وقع في نهاية سبتمبر عقب القبض على [فريق عمل متصدقش بالكامل](#). وبالنسبة للتهمة التي تواجهها لنا في هذه القضية، هناك عقوبة محتملة تتراوح بين مليون وثلاثة ملايين جنيه، مع مضاعفة الغرامة في حالة العود. والأكثر إثارة للقلق أن المحكمة يمكنها أيضاً الأمر بإغلاق مدى مصر، مما يشكل ضربة قاضية لواحد من آخر المنافذ الإعلامية المستقلة المتبقية العاملة في مصر اليوم.

على الرغم من أن هذه هي القضية السادسة التي تُرفع ضد مدى مصر خلال ست سنوات، إلا أنها المرة الأولى التي تُحال فيها قضية من هذا النوع إلى المحاكمة. لسنوات، استغلت السلطات المصرية أساليبها القمعية والتقييدية ضد المنافذ الإعلامية المستقلة لمضايقة الصحفيين وتقييد عملياتهم وتجميد حرية التعبير. إن التصعيد إلى خطوة الإحالة للمحاكمة يجب أن يُقرأ كنية واضحة لإغلاق المجال الإعلامي المستقل تماماً والقضاء على ما تبقى منه بشكل دائم.

نحن، الموقعون أدناه، نطالب السلطات المصرية بإنهاء ملاحقة لنا عطا الله فوراً. ونطالب السلطات بمنح مدى مصر ترخيصاً كما ينص ويقتضي القانون واستجابة لطلبات الترخيص المتعددة. كما نطالب السلطات بوقف جميع أشكال الاستهداف الموجهة ضد مدى مصر وكافة المنافذ الإعلامية المستقلة العاملة في مصر، بما في ذلك [قضية متصدّش](#)، حيث يزال ستة صحفيين في الحبس الاحتياطي بعد تعرض بعضهم للتعذيب. وأخيراً، نطالب السلطات المصرية بالإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين أو المسجونين بسبب عملهم في مصر.

إن ما نشهده اليوم في مصر هو تصعيد صارخ لا يمكن السماح باستمراره. إذا استمر الصمت في وجه ذلك، فلن نتوقع سوى الإغلاق الدائم لما تبقى من الإعلام المصري المستقل، والمجتمع المدني، والقضاء على حرية التنظيم. إن الخطر أعلى من أي وقت مضى.

الموقعون:

1. أكسس ناو ((Access Now
2. تحالف إيجيس للسلامة ((Aegis Safety Alliance
3. مشروع القيادات الأفريقية الشرق أوسطية ((AMEL
4. الجمهورية | سوريا
5. المنصة
6. جمعية في للتنمية وحقوق الإنسان
7. اللجنة الأمريكية لحقوق الشرق الأوسط ((ACMER
8. منظمة العفو الدولية
9. المؤسسة العربية للمجتمع المدني وحقوق الإنسان
10. مبادرة الإصلاح العربي ((ARI
11. المادة 19 ((ARTICLE 19
12. مؤسسة حرية الفكر والتعبير ((AFTE
13. مركز السياسة الدولية
14. تحالف النساء في الصحافة ((CFWIJ)

15. لجنة حماية الصحفيين ((CPI))
16. أعضاء هيئة التدريس والعاملون في جامعة CUNY من أجل العدالة في فلسطين
17. شبكة دارفور لحقوق الإنسان
18. الديمقراطية للعالم العربي الآن ((DAWN))
19. المفوضية المصرية لحقوق والحريات ((ECRF))
20. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
21. المنبر المصري لحقوق الإنسان ((EHRF))
22. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ((EIPR))
23. إيجيبت وايد لحقوق الإنسان ((EgyptWide))
24. مؤسسة الجبهة الإلكترونية ((Electronic Frontier Foundation))
25. مركز النديم
26. منصة فارق للتحقق من المعلومات
27. أصوات عالمية ((Global Voices))
28. منصة هنا النسوية
29. هيومن رايتس ووتش
30. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
31. مؤسسة انسم للحقوق الرقمية ((INSM))
32. مؤسسة الكواكبي
33. إنكيفادا ((Inkyfada))
34. الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات
35. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
36. جمعية تقاطع للحقوق والحريات
37. مؤسسة دعم القانون والديمقراطية
38. مؤسسة مسار
39. منتدى السجون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
40. منظمة نجدة لحقوق الإنسان
41. منظمة القلم الدولية ((PEN International))
42. مشروع 0 | صفر
43. رشة ((RACHMA))
44. رابلر ((Rappler))
45. رصيف22
46. منظمة ريدوورد لحقوق الإنسان وحرية التعبير ((REDWORD))
47. منصة اللاجئ في مصر ((RPE))
48. مؤسسة سمير قصير

49. شارع ميديا
50. مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ((SFHR
51. سمكس ((SMEX
52. ستارت بوينت
53. المركز السوري لبحوث السياسات
54. مبادرة تعاقي
55. تفنيد
56. ذا كونتيننتال
57. المفكرة القانونية
58. ذا بابلتيك سورس
59. التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في جنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا ((WHRDMENA
60. الحملة من أجل سوريا
61. معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط ((TIMEP
62. نقابة الصحفيين اللبنانيين
63. فيرا فايلز ((VERA Files
64. منصة تحقق الإعلامية
65. تحالف الصحفيات
66. زاوية 3
67. مركز اليابان للتحقق من الحقائق
68. Center for Media Research - Nepal
69. دروب سايت نيوز
70. Nest Center for Journalism Innovation and Development NGO, Mongolia
71. Robert & Ethel Kennedy Human Rights
72. مؤسسة نساء من أجل العدالة
73. صوت
74. FactWatch
75. مركز الخليج لحقوق الإنسان
76. "منصة درج"
77. معهد السياسات البديلة
78. أثر
79. PesaCheck
80. CivilNet
81. Hibrid.info
82. Delfi (Lithuania)

83. Verificat
84. مبادرة وصل
85. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
86. السفير العربي
87. India Today Fact Check
88. مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة (LDSPS)
89. استديو أشغال عامة
90. منصة "فكر ثاني"
91. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
92. منصة الهجرة وحقوق الانسان
93. FFC
94. مركز سידار للدراسات القانونية
95. ملفات قيصر للعدالة
96. النساء الآن من أجل التنمية لبنان
97. مساحة
98. مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
99. جمعية صحفيي موقع نواة
100. Internews Kosova KALLXO
101. Soch Media
102. Newtral
103. مساواة
104. People in Need
105. English PEN
106. حقوقيات
107. Pagella Politica / Facta news
108. Källkritikbyrå
109. دار عدالة
110. ان توت لتر
111. مركز جستس للمحاماة والاستشارات القانونية
112. The Key Magazine
113. حتى آخر سجين
114. Fact Check Cyprus
115. فيرسكوير
116. Zašto ne (Istinomjer/Raskrinkavanje)

117. مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (ميريب)
118. المدافعون عن النشاط المناخي (CAD)
119. موقع أوريان 21



حول المنظمة

”سوريون من أجل الحقيقة والعدالة“ منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة ”سوريون“ بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.